

الملك يتقدم رسميا بطلب العودة إلى "الإتحاد الإفريقي" وطرد "البوليساريو"



بعد 32 سنة من إعلان الحسن الثاني انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، طالب الملك محمد السادس، اليوم الأحد، بشكل رسمي في رسالة وجهها إلى القمة الـ 27 للإتحاد الإفريقي المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي بطلب العودة مجددا إلى الاتحاد وتصحيح أخطاء الماضي.

الرسالة الملكية التي تضمنت الطلب سلمها رئيس مجلس النواب رشيد الطالب العلمي اليوم الأحد بكيغالي لإدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي.

وقال محمد السادس في رسالته: "إن المغرب يتجه اليوم، بكل عزم ووضوح، نحو العودة إلى كنف عائلته المؤسسية، ومواصلة تحمل مسؤولياته، بحماس أكبر وبكل الاقتناع"، مضيفا: "المغرب يثق في حكمة الاتحاد الإفريقي، وقدرته على إعادة الأمور إلى نصابها، وتصحيح أخطاء الماضي". مما يعني ضمنا مطالبته بطرد جبهة "البوليساريو" الانفصالية التي اعترفت بها منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984.

وأضاف الملك أن "قرار العودة، الذي تم اتخاذه بعد تفكير عميق، هو قرار صادر عن كل القوى الحية بالمملكة"، مشيرا أن "المغرب سيعمل من خلال هذا القرار التاريخي من داخل الاتحاد الإفريقي، على تجاوز كل الانقسامات".

ومن المرتقب أن يتدارس أعضاء الاتحاد الإفريقي طلب المغرب، في انتظار المصادقة على القرار بشكل رسمي من طرف أعضاء الإتحاد.

وجاء أيضا في رسالة الملك:

بمشاعر التأثر العميق، أتوجه اليوم إلى أسرتنا الإفريقية النبيلة

والعظيمة.

أتوجه إليكم بصفتي حفيد الملك محمد الخامس، أحد أقوى رموز تحرر الوعي الإفريقي، وواحد من الرواد الملتزمين، إلى جانب الرؤساء جمال عبد الناصر، فرحات عباس، مديبو كايثا، سيكو توري، وكوامي نيكروما، صناع قمة الدار البيضاء التاريخية، سنة 1961، التي أعلنت عن انبثاق إفريقيا متحررة، وأسست للاندماج الإفريقي.

وأتوجه إليكم أيضا، بصفتي ابن الملك الحسن الثاني، الذي جمع في نفس تلك السنة، مؤتمر حركات تحرر الدول التي كانت خاضعة للسيطرة البرتغالية، وساهم بكل أناة وروية، في استتباب الاستقرار في عدة مناطق من قارتنا، وفي تعزيز روابط الأخوة والصداقة، مع مجموعة من الدول الإفريقية.

كما أتوجه إليكم كملك لبلد إفريقي. بلد هويته، بحكم انتمائه الجغرافي، وبتاريخه المشترك الحافل بالأحداث الهامة، وبما يتميز به من تلاحق إنساني، تم إغناؤه عبر توالي القرون، وبفضل القيم المشتركة، الثقافية والروحية المتوارثة.

بلد مشهود له بالالتزام القوي من أجل الدفاع عن القضايا العادلة. بلد كان وسيبقى دائما، متشبعا بإيمان لا يتزحزح، في إفريقيا قوية بثرواتها وإمكاناتها الاقتصادية، معتزة برصيدها الثقافي والروحي، وواثقة في مستقبلها.

رغم كون المغرب قد غاب عن منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يفارق أبدا إفريقيا.

“المغرب بلد إفريقي بانتمائه، وسيبقى كذلك. وسنظل نحن المغاربة جميعا في خدمة إفريقيا... وسنكون في المقدمة من أجل كرامة المواطن الإفريقي واحترام قارتنا...”

بهذه العبارات توجه الملك الحسن الثاني، في خطابه للقمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، يوم 12 نونبر 1984، الذي أعلن فيه عن انسحاب المغرب.

لقد صدق تنبؤ الملك الراحل. فالمغرب أوفى بوعدده.

فبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود، لم يسبق لإفريقيا أن كانت في صلب السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، أكثر مما هي عليه اليوم.

فقد تمكنا من بلورة نموذج فريد وأصيل وملموس للتعاون جنوب - جنوب، مكن ليس فقط من تعزيز مجالات التعاون التقليدية، كالتكوين والدعم التقني، وإنما طورها لتشمل ميادين استراتيجية جديدة، كالأمن الغذائي، وتطوير البنيات التحتية.

وهذا المسار لن يتوقف. فهو، مع الأسف بالنسبة للبعض، مسار لا رجعة فيه.

وإن الانخراط المكثف للفاعلين الاقتصاديين المغاربة، وحضورهم القوي في مجالات الأبنك والتأمين والنقل الجوي والاتصالات والسكن، يجعل من المغرب، في الوقت الحالي، أول مستثمر إفريقي في إفريقيا الغربية. وهو أيضا ثاني مستثمر في إفريقيا كلها. ولكن ليس لوقت طويل، لأنه عبر عن إرادته القوية في أن يكون الأول.

كما أن المغرب ينتمي لاثنين من ضمن ثماني تجمعات اقتصادية جهوية تابعة للاتحاد الإفريقي. ويتعلق الأمر باتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء.

ويحظى أيضا بصفة عضو ملاحظ لدى المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، ويتطلع لإقامة شراكة واعدة مع المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بادر سنة 2009، لتأسيس المؤتمر الوزاري للدول الإفريقية الأطلسية.

وتعد مشاركة المملكة المغربية في كل الشراكات بين إفريقيا ودول وقارات ومجموعات أخرى، دليلا إضافيا على استعدادها الدائم للدفاع عن مصالح القارة على المستوى الدولي، ووضع شبكة علاقاتها في خدمة روابط إفريقيا مع باقي دول العالم.

ووفاء لنهجه التضامني، وتطلعه لإقرار الأمن في العالم، ما فتئ المغرب، منذ انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، يتخذ العديد من المبادرات، من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في إفريقيا.

ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بمساهمته في عمليات حفظ السلم في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وبجهوده في مجال الوساطة بين دول منطقة "نهر مانو"، ومؤخرا في ليبيا، وكذا في عملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، بكل من غينيا وسيرا ليون ومالي وغينيا بساو.

واللائحة طويلة فيما يخم التزامات المغرب تجاه إفريقيا،

والمبادرات التي ساهم فيها. واسمحوا لي أن أتوقف عند هذا الحد، بكل تواضع، واحتراما للمقام.

ورغم كل هذه الحقائق، ما تزال بعض الدول تدعي بأن المغرب لا يمكن أن يمثل إفريقيا، لأن معظم سكانه ليسوا سودا. إفريقيا لا يمكن اختزالها في اللون فقط. والتمادي في هذا الطرح ينم عن جهل بالواقع.

فأنا أعرف إفريقيا وثقافتها، أكثر مما قد يدعيه بعض الآخرين. فبفضل زياراتي المتعددة لإفريقيا، أعرف أيضا حقيقة الوضع على الأرض. وأؤكد هذا، وأنا أعني ما أقول. واقع حافل بالتحديات اليومية، ومطبوع بقلة الموارد، ولكنه أيضا مليء بقيم الكرامة والعديد من قصص النجاح، والالتزام بروح المواطنة.

ومن هنا، فإن الذين يحاولون تشويه سمعة المغرب، إنما يسيئون في الحقيقة، للأفارقة أنفسهم. فمكانة المغرب في إفريقيا، والشعبية التي يحظى بها، لم تعد في حاجة إلى دليل أو برهان.

وأنا لست هنا لأتغنى بحضور المغرب في إفريقيا. لأن النتائج تتحدث عن نفسها، ولا تحتاج إلى تعليق. كما أنني لست هنا لإعطاء الدروس لأي كان. فاحترامي الشديد للأفارقة لا يسمح لي بذلك.

إن المغرب، رغم انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يغادر أبدا إفريقيا ؛ وإنما انسحب، سنة 1984، في ظروف خاصة، من إطار مؤسساتي قاري.

فالعلاقة الوشيحة التي تربطه بإفريقيا تفسر الشعور المشروع، بأنه من المؤلم أن يتقبل الشعب المغربي الاعتراف بدولة وهمية. كما أنه من الصعب أيضا القبول بمقارنة المملكة المغربية، كأمة عريقة في التاريخ، بكيان يفتقد لأبسط مقومات السيادة، ولا يتوفر على أي تمثيلية أو وجود حقيقي.

وقد كنت أتمنى، منذ سنوات، أن أبوح لكم، وبكل صدق، بأن ذلك سبب للمغرب جرحا عميقا. وها هي الفرصة تتاح اليوم، للتعبير لكم عن ذلك.

وإني لواثق بأن هذا الجمع النبيل، سيتلقى هذا الشعور الصادق بما يستحقه من إصغاء واعتبار.

إن فرض أمر واقع لا أخلاقي، والانقلاب على الشرعية الدولية، دفع

المملكة المغربية، تفاديا للتجزئة والانقسام، إلى اتخاذ قرار مؤلم، يتمثل في الانسحاب من أسرته المؤسسية.

وقد عبر الشعب المغربي، بإجماع قواه الحية، عن رفضهم لانضمام كيان فاقد للسيادة لمنظمة الوحدة الإفريقية، عن طريق التحايل والتواطؤ.

وسيسجل التاريخ هذه المرحلة كخداع وتحريف للمساطر القانونية ولمقتضيات ميثاق المنظمة، من أجل تحقيق أغراض مشبوهة. وهو تصرف يمكن مقارنته بالتغريب بقاصر، لأن منظمة الوحدة الإفريقية لم تكن وقتها قد تجاوزت مرحلة المراهقة.

كيف وصلنا إلى هذا الحال ؟ إن الجواب على هذا السؤال يفرض نفسه، والعالم بأسره يعرف ذلك.

لقد حان الوقت للابتعاد عن التلاعب وتمويل النزعات الانفصالية، والتوقف عن دعم خلافات عفى عليها الزمن، وذلك بالتوجه لتدعيم خيار واحد، هو خيار التنمية البشرية والمستدامة، ومحاربة الفقر وسوء التغذية، والنهوض بصحة شعوبنا، وبتعليم أطفالنا، والرفع من مستوى عيش الجميع.

فالانخراط في هذا التوجه الأخلاقي الملح، لن يتم دون رفض وإدانة أخطاء ومتهاتات الماضي، وشجب التصرفات التي تسير ضد مجرى التاريخ. إن الرهان الذي يتعين على قارتنا ربحه اليوم، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على ميلاد الاتحاد الإفريقي، هو رهان الوحدة والتماسك بين أفراد عائلتنا الكبرى.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لنا أن نتبع سبيل الحصافة والشجاعة. وهي السبيل التي كانت الاختيار الأول لأسلافنا، من دعاة الوحدة الإفريقية.

فإفريقيا، التي طالما تم إهمالها، أصبحت اليوم فاعلا لا يمكن تجاهله. لقد ولى الزمن الذي لم تكن فيه إفريقيا أكثر من مجرد موضوع في العلاقات الدولية. بل إنها صارت قارة تؤكد وجودها، وتتقدم وتتحمل مسؤولياتها على الساحة الدولية، كطرف فاعل وجدير بالاحترام في النقاش الدائر حول الحكامة العالمية.

ومن هذا المنطلق، وفيما يتعلق بقضية الصحراء، فإن إفريقيا المؤسساتية لا يمكنها بعد الآن، أن تتحمل أوزار خطأ تاريخي، وإرث ثقيل.

أليس الاتحاد الإفريقي في وضعية تعارض واضح مع الشرعية الدولية ؟

فهذا الكيان المزعوم ليس عضوا لا في منظمة الأمم المتحدة، ولا في منظمة التعاون الإسلامي، ولا في جامعة الدول العربية، ولا في أي هيئة أخرى، سواء كانت شبه إقليمية أو إقليمية أو دولية.

غير أن ما يهمني هنا بالدرجة الأولى، هو موقف قارتنا. فهل سيظل الاتحاد الإفريقي مصرا على مخالفة المواقف الوطنية للدول الأعضاء، حيث لا تعترف 34 دولة على الأقل، أو لم تعد تعترف بهذا الكيان ؟

وحتى ضمن 26 بلدا الذين انحازوا لجانب الانفصال سنة 1984، لم يعد هناك سوى قلة قليلة لا يتعدى عددها 10 دول.

وهذا التطور الإيجابي يواكب تماما التوجه المسجل على المستوى العالمي، فمنذ سنة 2000، قامت 36 دولة بسحب اعترافها بالكيان الوهمي.

وعلاوة على ذلك، فإن موقف الاتحاد الإفريقي يتعارض كليا أيضا مع تطور قضية الصحراء على مستوى الأمم المتحدة. فهناك مسار للتسوية، برعاية مجلس الأمن، يسعى للتوصل إلى حل سياسي دائم لهذا النزاع الإقليمي.

ومن هنا، لا يمكن للاتحاد الإفريقي أن يحكم بمفرده على نتيجة هذا المسار، بينما يمكنه، من خلال استعادة حياده، أن يساهم بشكل بناء، في التوصل إلى الحل المنشود.

إن أصدقاءنا يطلبون منا، منذ أمد بعيد، العودة إلى صغوفهم، حتى يسترجع المغرب مكانته الطبيعية، ضمن أسرته المؤسسية. وقد حان الوقت لذلك.

وبعد تفكير عميق، بدا لنا واضحا أنه يمكن علاج الجسم المريض من الداخل بنجاعة أكبر من علاجه من الخارج.

لقد ولى زمن الأيديولوجيات، وصارت شعوبنا في حاجة للعمل الملموس. فالجغرافيا لا يمكن تغييرها، كما لا يمكن التنصل من ثقل التاريخ.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسية، ولا بد له من استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي، بحيث يمكنه، بفضل تحركه من الداخل، أن يساهم في جعله منظمة أكثر قوة، تعترف بمصداقيتها، بعد تخلصها من مخلفات الزمن البائد.

وفي إطار هذه العودة، يعتزم المغرب مواصلة التزامه بخدمة مصالح القارة الإفريقية، وتعزيز انخراطه في كل القضايا التي تهمها.

كما يلتزم في هذا السياق بالمساهمة، وبشكل بناء، في أجندة الاتحاد وأنشطته.

وإن المغرب، الذي يستعد لاحتضان قمة المناخ في دورتها 22، خلال شهر نونبر المقبل، سيكون خير مدافع عن مواقف قارتنا، التي تعاني بشكل كبير من القضايا المرتبطة بالمناخ والتنمية المستدامة.

كما أن التعاون - الذي ما فتئ يتعزز على الصعيد الثنائي مع العديد من الدول - سيزداد قوة وثراء. ويمكن للخبرة والتجربة التي راكمها المغرب أن تصبح أكثر تنظيماً وتشمل مجالات أوسع. وهو ما ينطبق بشكل خاص، على قضايا الأمن ومحاربة الإرهاب.

فالتجربة المغربية، التي تحظى باعتراف واسع على المستوى الدولي، وتسعى العديد من البلدان للاستفادة منها - بما فيها بلدان أوروبية - سوف تسخر لخدمة الأمن والاستقرار في كل البلدان الإفريقية، خاصة بلدان إفريقيا الغربية والوسطى.

عزمي بشارة.. "نحن" ومحاولة الانقلاب في تركيا

كان كافياً، في خمسينات القرن الماضي وستيناته، أن تحتل مجموعة من الضباط الشباب من الرتب الوسطى والدنيا مبنى الإذاعة والتلفزيون، أو أن يتوجه رتل دباباتٍ إلى العاصمة، وأن يُعلن البيان رقم واحد، لكي ينجح انقلابٌ عسكري في أي دولة عربية.

في تركيا المعاصرة، وتحديداً يوم أمس، الموافق 15 يوليو/تموز 2016، قام تنظيم مركّب متعدد الأذرع داخل الجيش والشرطة (تغلغل سابقاً في جهاز القضاء وأجهزة الدولة الأخرى) بمحاولة انقلابية، فقد احتل مئات، (ربما آلاف) الجنود مبنى هيئة الأركان والإذاعة والتلفزيون وميادين مدن كثيرة، منها أنقرة واسطنبول. ومع ذلك، فشل الانقلاب.

"لوحظ وجود تيار ديمقراطي عربي صاعد قد يختلف مع حزب العدالة والتنمية، لكنه يؤيد الديمقراطية ويعارض الانقلاب"

ادعى بيان الانقلابيين الحرص على الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلمانية الجمهورية، أهدافاً لتحركهم؛ فذكرونا ببيانات الانقلابيين في بلادنا في القرن الماضي، وهي تدين فساد السياسيين وتعدّد قبائحهم من عمالةٍ وخيانة، وتؤكد تمسكها بتحرير فلسطين. لكن الشعب التركي لم يستمع لكلمة واحدة من البيان. لم يهتم كثيراً بما يقوله هؤلاء. كان الأمر الوحيد المهم وذو العلاقة هو أن البيان صادر عن انقلاب عسكري على حكومةٍ منتخبة، فهو إذا أمر سيئ. هذا ما رسخ في الذاكرة التاريخية لشعبٍ عانى من حكم العسكر. وهذا ما تجذّر ثقافةً سياسيةً عند الناس الذين يعتبرون الانقلاب العسكري، بغض النظر عن حشد مفرداته وألفاظه وجاذبية شعاراته، انقلاباً على إرادتهم وحقهم في اختيار من يحكمهم. وبلغةٍ نظرية، إنه انقلابٌ عليهم، كمجتمع مدني من المواطنين في الداخل هو أمة نحو الخارج. إن وجود قوة عسكرية تتحكّم بالبلاد هو أمر سيئ، ونذيرٌ بحدوث ما هو أسوأ. فهي تبدأ بإعلان حالة الطوارئ وحظر التجوّل، ثم تحلّ البرلمان، وتعتقل النشطاء السياسيين، وتغلق الصحف، وبقية القصة معروفة. ولا أحد يريد الخوض في هذه المجازفة، والاعتماد على وعود البيانات.

الأحزاب التركية المعارضة (من اليسار واليمين)، وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري، لا تحب الحكام الحاليين، وتعتقد أن سياستهم سيئة للدولة داخليا وخارجيا، لكنها رفضت أن يعزل الجيش الحكومة. دافعت عن نظام الحكم الديمقراطي، فهي تعرف أن حكم العسكر خطر على الحياة السياسية المدنية برمتها. وهي تفضّل انتظار الانتخابات المقبلة على أن يقوم الجيش بإطاحة خصومها السياسيين. وهذا لعمري سلوكٌ مناقضٌ تماما لسلوك أحزاب المعارضة المصرية عام 2013. فهذه كانت مستعدة أن تنسّق مع النظام القديم، وأن تتعاون مع انقلاب عسكري، لكي تتخلص من خصومها السياسيين. إنها ثقافةٌ سياسيةٌ مناقضةٌ لثقافة الأحزاب التي تنافست على السلطة بعد الثورات العربية عام 2011، وتنتج مقاربةً مختلفةً جذريا للدولة. فهي تميّز بين نظام الحكم ومبادئه التي تضمن نمط حياةٍ سياسيةٍ ومدنيةٍ وقواعدها المتفق عليها على الرغم من الخصومة، وبين الحكام الحاليين والخلاف معهم.

لقد أنجز الجيش التركي، في العقد الأخير، مراحل مهمة في التخلي عن الطموح السياسي، والتحوّل نحو المهنية، وتبني الدفاع عن النظام المنتخب، كما تجذّرت الثقافة الديمقراطية لدى النخب السياسية، والمجتمع السياسي التركي المؤلف من الأحزاب والقوى السياسية

الفاعلة وأجهزة الإعلام الرئيسية. وكان الانقلابيون بحاجة لتزوير توقيع قيادة الجيش وإرادتها، لكي يعتقد الناس أن الجيش كله يقوم بانقلاب. فهم يعرفون وزن الجيش على المستوى الوطني.

أما في بلادنا العربية، فما زال الطريق طويلاً أمام الجيوش والمجتمعات السياسية، ففي عام 2013 نجح انقلاب عسكري قاده قيادة الجيش نفسها في مصر، فلم يعد متخيفاً أن تقوم مجموعة ضباط صغار بالانقلاب. تطوّرت بنية الجيوش العربية وأنظمة الرقابة والضبط فيها، بما في ذلك مخابراتها العسكرية، بحيث لم يعد في وسع ضباط برتبة رائد وعقيد أن يقوموا بانقلاب، أما قيادة الجيش نفسها فتقبض على السلطة، وتجتمع وترشح رئيساً. هذا هو "التطور" السياسي الذي حصل للجيوش العربية.

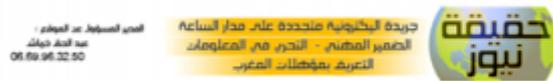
"تجذرت الثقافة الديمقراطية لدى النخب السياسية، والمجتمع السياسي التركي المؤلف من الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة وأجهزة الإعلام الرئيسية"

أما عن وسائل الإعلام، فحدث ولا حرج. فبعض وسائل الإعلام العربية المدعومة جيداً من دول بعينها لهذه الأغراض تحديداً، احتفى بالانقلاب من دون وجل، وأعلن نجاح المحاولة في حالة انتشاء سابقة لأوانها، وعيّن نفسه، طوال ليلة أمس، في منصب الناطق باسم الانقلابيين.

وحتى في هذه الليلة الطويلة، لم ينقسم العرب بين مؤيدين للديمقراطية ومعارضين لها، بل بين مؤيدين ومعارضين لأردوغان، فبيان هيئة علماء المسلمين مثلاً لم يكن دفاعاً عن الديمقراطية بالتأكيد. ولكن، لوحظ وجود تيار ديمقراطي عربي صاعد قد يختلف مع حزب العدالة والتنمية، لكنه يؤيد الديمقراطية ويعارض الانقلاب، أو يؤيد "العدالة والتنمية"، لكنه حريص على الديمقراطية أكثر من حرصه على الحزب، ولا يريد أن يستغل أردوغان فشل الانقلاب لكي يزيد من مركزه السلطات في يديه. ولهذا المعسكر الديمقراطي الصاعد وسائل إعلام تعبر عنه، أسعفت المجتمعات العربية بمعلومات أكثر دقة ليلة أمس.

ما عبّر عن وضع "نحن" أصدق تعبير هو القلق الذي كان يصل إليّ من مصادر عدة على مصير "اللاجئين" والمنفيين في تركيا، من سورية ومصر وغيرهما من بلداننا العربية. هذا كان التعبير الأبلغ عن هموم العرب الحالية.

رفض لمحاولة الانقلاب.. المملكة المغربية



عبرت المملكة المغربية عن رفض لمحاولة الانقلاب التي قادها جزء من الجيش التركي ضد الرئيس المنتخب رجب طيب أردوغان والحكومة الأركية بقيادة علي يلدريم.

وأعلنت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في بلاغ لها أن "المغرب يرفض مبدئيا أي لجوء للقوة من أجل تغيير الأنظمة"، داعيا الأطراف في تركيا إلى "حماية النظام الدستوري في هذا البلد"

الحكومة المغربية توقف استقبال النفايات الإيطالية

عادل الزبيري

قررت الحكومة المغربية، في اجتماعها الأسبوعي، في الرباط، الخميس، "وقف استقبال النفايات الإيطالية"، المقدرة بـ2500 طن من المواد القابلة للحرق لإنتاج الطاقة الحرارية.

وجاء قرار الحكومة المغربية، بعد جدل سياسي لا يزال مفتوحا، وضغوط من الرأي العام المغربي، مارسها عبر حملات مكثفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبعد 7 أسئلة طرحها البرلمان يوم الثلاثاء الماضي على وزارة البيئة المغربية.

وعلقت الحكومة أي عمليات لحرق النفايات الإيطالية في معامل الإسمنت المغربية، أو أي "قرار نهائي"، إلى غاية "استكمال التحريات/التحقيقات، من أجل اتخاذ قرار نهائي في حقها".

هذا وخضع وزير البيئة الإيطالي، الخميس، لجلسة مساءة في البرلمان الإيطالي، فيما طالب برلمانيون إيطاليون بلجنة تقصي حقائق مشتركة مغربية إيطالية في فضيحة النفايات.

بيان العيون يوم 11 يوليوز 2016

hakikanews.net

بيان العيون

يوم 11 يوليوز 2016

إن مكتبي مجلس المستشارين و برلمان أمريكا الوسطى، المجتمعين بتاريخ 11 يوليوز بمدينة العيون بالمملكة المغربية.

واذ يؤكدون على





أن هناك مجموعة من المثل و القيم المشتركة التي نتنبني على السلم و الأمن الإقليميين وكذا تحقيق الاندماج الاقتصادي المبني على التنمية المستدامة والخيار الديمقراطي و الرفاه الاجتماعي للشعوب.

السير في تقوية الخيار الديمقراطي الذي يرتكز على الاقتراع العام المباشر والذي يضمن السلم والامن والتنمية الاقتصادية.

تثمين الجهود التي تقوم بها المملكة المغربية ودول امريكا الوسطى والتمثلة في سياسة اللامركزية والديمقراطية التشاركية و التوطيد الديمقراطي و تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها، و تعزيز اللامركزية و الديمقراطية التشاركية و الجهود المبذولة من طرف بلداننا من أجل تحقيق التنمية المستدامة و ضمان إدماج أوسع الفئات الاجتماعية في الجهود العام للتنمية و ثماره المتحققة.

تثمين تجارب مختلف البلدان الأعضاء في برلمان أمريكا الوسطى في النهوض بالتنوع الثقافي و حماية البيئة و تعزيز المجتمعات الديمقراطية المفتوحة ، و يقدرون هذه التجارب حق قدرها

تثمين المكتسبات التي حققها المغرب في مجال الإصلاحات المؤسسية الديمقراطية و في مجال العدل والحوار والتعايش السلمي ، وفي مجال البحث عن الحلول السلمية للنزاعات، مثل تقديمه لمقترح الحكم الذاتي لاقاليم الجنوبية.

تثمين كذلك جهودات ومبادرات المغرب فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة و تقوية مبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية

من خلال الجهوية المتقدمة.

وإذ يقدرّون مجهودات المغرب في مجال مكافحة الإرهاب و الترافع من أجل مقاربة شمولية للأمن الإنساني و مكافحة التطرف و التمييز و خطاب الكراهية و تعزيز التسامح الديني و التنوع الثقافي على المستويين الإقليمي و العالمي

وإذ يذكرون بدور البرلمان في تحسين هذه المكاسب و تعزيزها من خلال أدورها في التشريع و المراقبة و تتبع السياسات العمومية و الدبلوماسية الموازية

و إذ يعربون عن انشغالهم المشترك بالمخاطر العابرة للدول بما في ذلك الإرهاب و الجريمة المنظمة، و الاتجار في البشر، و تدهور البيئة و كذا التحديات المرتبطة بالتدبير الإنساني لقضايا الهجرة و اللجوء.

يوصون برلماناتهم بما يلي :

1. اعتماد مقاربة قائمة على الأمن الإنساني و تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها في سياق مواجهة التحديات المشتركة المتعلقة بالإرهاب و الجريمة المنظمة، و الاتجار في البشر، و تدهور البيئة، و الهجرة و اللجوء؛
2. تبادل أوسع للتجارب بين البرلمان المغربي و برلمانات الدول المشكلة لبرلمان أمريكا الوسطى و برلمان أمريكا الوسطى في مجال تعزيز الديمقراطية و الحکامة الترابية و الديمقراطية التشاركية و التنمية المستدامة، طبقا لدساتير بلداننا ، و القانون الدولي لحقوق الإنسان و قرارات الاتحاد البرلماني ذات الصلة ؛
3. الاستلهام من تجربة برلمان أمريكا الوسطى في مجال البناء الإقليمي لنظام الاندماج لأمريكا الوسطى (SICA) و ذلك عبر إطلاق دينامية مماثلة على المستوى المغربي بمبادرة من البرلمان المغربي و باقي البرلمانات المغربية من أجل إعادة الدينامية إلى منظومة الاتحاد المغربي؛
4. دعم مساعي إيجاد حل سلمي، نهائي و متفاوض بشأنه لنزاع الصحراء في احترام للقرارات الاممية لمجلس الامن و في احترام للسيادة والوحدة الترابية للملكة المغربية.
5. إنشاء آلية دورية لتتبع أعمال هذه التوصيات بين مجلس

المستشارين و برلمان أمريكا الوسطى

و حرر بالعيون-المملكة المغربية

الإثنين 11 يوليوز 2016

حزب الحركة الشعبية . . بنكمره وصديقي وجهها لوجه بإقليم تازة

حزب الحركة الشعبية . . بنكمره وصديقي وجهها لوجه بإقليم تازة



عرفت مقهى رئيس جماعة باب بوديربحر الأسبوع ، جلسة ودية ، كان في
المائدة المصغرة كل من المستشار حميد كوسكوس وممثل الغرفة
التقليدية باعيز والبرلماني الصديقي ورؤساء الجماعات لكل من
جماعة اترابية والكاتب الإقليمي للحركة لعريبي وناس آخرين .
كان موضوع النقاش لمن تعطى التزكية ...؟
بنكمره له خيارين التزكية أو الإنسحاب بهدوء من المعمة ، لكن
بالمقابل سيدعم أخاه الذي سيترشح بحزب الفضيلة وعلى رأس الاثثة
وهذا العنصر السياسي والمستجد سيجعل حزب الحركة يتصدع وينقسم الى
نصفين ، قسم من الرؤساء للجماعات القروية سيذهب الى التصويت
لصالح حزب الفضيلة وآخر الى دعم الصديقي وبذلك ستشتت الأصوات بين
غريمين من حزب واحد ويضيع أمل الحركة .
الصديقي سبق الى التجربة البرلمانية وقول رؤساء من الحزب ، حالهم
يقول عليه التخلي عن ترشيح نفسه ، والمعادلة الصعبة أن الصديقي

بدون كوسكوس حميد لن يفعل شيء ، وعلى المستوى الوطني المعادلة جد صعبة ، وحزب الحركة يطلب مقعدين من إقليم تازة للمشاركة في الحكومة المقبلة دون العدالة والتنمية وهذا المعطى مأخوذ من ما يجري ويدور في الكواليس الضخمة للأحزاب السياسية .
إن دام الصراع بين عائلة الهمس وعبدالواحد المسعودي سيضيع المقعد البرلماني ، وعلى مستوى واد أمليل ستخسر جبهة القوى والإتحاد الإشتراكي وسيفوز جطيو الغازي ولنا عودة للموضوع .
لأول مرة ستجري الإنتخابات بدم بارد بإقليم تازة ، لان عدة عوامل تغيرت ، منها وجوه قديمة ستسقط بإرادة الجماهير .
عبدالحق خرباش

الخروج بموقف جريء وواضح من قضية الصحراء .. بريطانيا جبهة البوليساريو منظمة إرهابية

hakikanews.net

بالواضح

يبدو أن بريطانيا بدأت تتحرر في كشف مواقفها بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، حيث خرج أحد النواب البرلمانيين البريطانيين اسمه دانييل كاوشينسكي بموقف واضح من قضية الصحراء ليؤكد بالحرف أن "جبهة البوليساريو منظمة إرهابية".

وخلال لقاء نظم الخميس الماضي بمقر البرلمان البريطاني بلندن بمناسبة تقديم كتاب "حرب المغرب ضد الارهاب"، استنكر كاوشينسكي النائب البرلماني بمجلس العموم، "النزعات الانفصالية العقيمة والمقاربة المتشددة للإنفصاليين"، والتي تعتمد على زعزعة الإستقرار في المنطقة، مؤكدا على ضرورة التصدي لذلك بكل الوسائل.

وشدد النائب البريطاني على أن "الصحراء مغربية وأنها جزء لا يتجزأ من المملكة".

وعبر كاوشينسكي عن إدانته للمؤامرات التي تحاك ضد الوحدة الترابية للمغرب من طرف جبهة "البوليساريو"، وشركائها.

وأضاف النائب البرلماني، أن المملكة المتحدة عانت أيضا من الإرهاب، واصفا المغرب بـ"الحليف الموثوق به"، والذي يمكن لبريطانيا الاعتماد عليه في حربها ضد الإرهاب في المنطقة وفي العالم، مضيفا، "يجب علينا دعم المجهودات التي يبذلها المغرب في مجال مكافحة الإرهاب.

وأشار كاوشينسكي في هذا الصدد إلى أهمية كتاب "حرب المغرب على الإرهاب"، كأول مؤلف باللغة الانجليزية يتحدث عن تجربة المغرب في مجال مكافحة الإرهاب.

وأبرز أن هذا الكتاب يقدم لأعضاء البرلمان البريطاني بصفة خاصة والناطقين باللغة الإنجليزية بصفة عامة، تحليلا شاملا وعميقا لطريقة عمل الإرهابيين والكشف عن الاستراتيجية متعددة الأبعاد والرائدة، والمعمول بها في المملكة المغربية في مكافحة الإرهاب.

الملك ينتقل إلى إقامته الشاطئية في المضيق ويتجول في مرتيل بسيارته المكشوفة

fabrayr

يبدو أن الملك محمد السادس وفيما لعاداته وطقوسه، فكلما حل الصيف، ينتقل إلى إقامته شمال المملكة، حيث يدير شؤون البلاد من إقامته الشاطئية في المضيق، لاسيما وقد اعتاد أن يستمتع بهواية « الجيتسكي » وأن يمارس رياضاته المتعددة، وهو يباشر أنشطته من هناك، بما في ذلك استقبال ضيوفه الرسميين وغير الرسميين، وبما في ذلك الاستعداد للاحتفال بعيد العرش الذي يتزامن مع نهاية شهر يوليوز.

وكان الملك محمد السادس قد انتقل إلى شمال المملكة قادمًا إليها

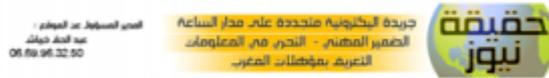
من العاصمة الرباط، التي أقام فيها حفل عقيقة ابن أخيه مولاي رشد،
الذي اختار له من الأسماء اسم مولاي أحمد.



الملك.. علينا أن نستعيد انسانيتنا والثروة ليست كل شيء لأننا
نحتاج للقوة الناعمة

من رئيس مجلس جهة درعة تافيلالت.. صناعة الإشاعات الكاذبة مساهمة في مقاومة إعلام الفساد

بلاغ



في إطار نفس الحملة التضليلية التي تقف وراءها دوافع سياسية
وانتخابوية مكشوفة ، نشرت بعض المواقع الإلكترونية أخبارا كاذبة
عن تخصيص رئيس جهة درعة تافيلالت تعويضات خيالية لنفسه ولأعضاء
المجلس ، وغيرها من المعلومات المفبركة ذات الصلة.

وفضحا لطبيعة الاختلاق المغرض والافتراء الممنهج الذي يستهدف مجلس
جهة درعة تافيلالت ورئيسه ومكتبه ، وأكد للرأي العام ما يلي:

1-أنني ، وكذا أعضاء المكتب وكافة أعضاء المجلس، لم نتقاض أي
درهم عن مهام التمثيل من ميزانية الجهة، منذ انتخابنا وإلى الآن.

2- أن المرسوم المنظم لتعويضات رؤساء الجهات ونوابهم ورؤساء اللجان ونوابهم ورؤساء الفرق لم يصدر بعد.

3- أنني قررت التوجه إلى القضاء لمواجهة بعض المنابر والمواقع والأقلام المتخصصة في صناعة الإشاعات الكاذبة مساهمة في مقاومة إعلام الفساد والاستبداد ودفاعاً عن حق المواطنين في إعلام مسؤول ومهني.

4- وأؤكد لكل من يهمه الأمر أن هذه الهجمات الإعلامية التضليلية لن تزيدنا إلا إصراراً على المضي في طريق الإصلاح وخدمة الشعب من ساكنة درعة تافيلالت ومكافحة التحكم والفساد والاستبداد مهما كلفنا ذلك من ثمن.

الإمضاء : الحبيب الشوباني

رئيس مجلس جهة درعة تافيلالت

السبت 4 شوال 1437

9 يوليوز

الملايير من الدراهم.. لمسؤولين كبار بعدد من ولايات الجهات خلال فترات معينة

hakikanews.net

ملف ضخم يتعلق باختلاس الملايير من الدراهم، ذلك الذي أحاله المجلس الأعلى للحسابات على أنظار العدالة، وذلك بعد مسح شامل للمصفقات العمومية، التي مررتها مجالس إقليمية، بعد أن تم الترخيص بصرف مبالغ مالية ضخمة مخصصة لمسؤولين كبار بعدد من ولايات الجهات خلال فترات معينة.

وقد تبين وجود مقاولات في ملكية منتخبين ظلوا لسنوات يحتكرون

تنفيذ مشاريع خاصة بالعمالات والمجالس الإقليمية.

وحسب ما أوردته يومية "المساء" في عددها ليوم غد الجمعة، فإنه من المنتظر أن يحال الملف على الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، خاصة بعد أن تبين أنه يضم مئات الوثائق المتعلقة بصفقات مشبوهة وبها عيوب قانونية وبسندات طلب وفواتير غير مطابقة وخيالية.

وذكرت أسماء منتخبين وولاة سابقين ورؤساء مجالس إقليمية في التحقيقات التي باشرها قضاة جطو، كما كشف تقرير يخص مختلف المتدخلين من محاسبين وآمرين بالصرف، وجود خروقات كثيرة تركز على قرائن وحجج بوجود تزوير بعض الوثائق المكونة لبعض الملفات الإدارية والتقنية لمقاولات نالت صفقات عمومية، أو تزوير وثائق محاسبية، أو دفه مبالغ نقدية لموردين أو مقاولين عن أعمال وأشغال أو خدمات وهمية لم تنجز على أرض الواقع.